وحمّيات مضرة. فلما تدبر الباب العالي في المضار التي تلحق الرعايا العثمانيين من وفودهم بهذه الصفة، اضطرت ان تمنع دخولهم الاراضي العثمانية»[٢٢]. وفي العام ١٨٩٩، خطت السلطات العثمانية خطوة أخرى في مجال تقييد دخول اليهود، فاصدرت «القوانين المتعلقة بالزوار العبرانيين للأراضي المقدسة». وطبقاً لهذه القوانين، الغي ضمان الليرات الخمسين وزيدت مدة الاقامة من ٣١ يوماً إلى ثلاثة شهور، الا انها أوجبت على من يصل الى البلاد من اليهود ان يسلم جواز سفره لسلطات الحدود فيعطى بدلاً منه بطاقة يميزها شكلها ولونها. كما اوجبت هذه القوانين على سلطات الحدود ان تحتفظ بسجلات تدون فيها المعلومات المتعلقة بالزائر وببطاقته، وان تعمم هذه المعلومات على الاجهزة المعنية المتعددة بحيث يسهل، بعد ذلك، ابعاد الزائر عنوة عن البلاد اذا لم يغادرها من تلقاء نفسه[٢٣]. وقد قيل، هذه المرة، للقنصل البريطاني في القدس، صراحة، ان اصدار هذه القوانين لا يعود إلى اسباب صحية بل إلى اسباب سياسية، ذلك ان سعي الحركة الصهيونية لتوطين اليهود في فلسطين شكل قلقاً خطيراً في الآستانة[٢٤]. ثم لم يلبث ان اصدر، ايضاً، اول قانون يحظر على اليهود حق التملك الذي كان ممنوحاً لهم[٢٥].

الفشل في الحصول على موافقة الدولة العثمانية

حين اصدرت هذه القوانين الاخيرة كان المؤتمر الصهيوني الاول انعقد في بازل السويسرية منذ سنتين ووضع اول برنامج موحد للحركة الصهيونية التي تم، بعقد المؤتمر، توحيدها في المنظمة الصهيونية العالمية. وكان هذا البرنامج الصهيوني قرر السعي «الى اقامة وطن قومي لليهود في ' أرض ـ اسرائيل ' معترف به وفقاً للقانون العام»، واوجب، مع مهمات اخرى «تطوير ت' تارض ـ اسرائيل ' بشكل منظم بواسطة توطينها باليهود المزارعين والحرفيين والمهنيين»[٢٦].

وتطبيقاً لبند من بنود البرنامج، هو البند الذي نص على «الحصول على موافقة، حيث ينبغي الحصول عليها، لتحقيق هدف الصهيونية»[٢٧]، دق الزعيم الصهيوني ثيودور هرتسل ابواب الاستانة، واجرى هو بنفسه او مبعوثوه اتصالات غير مباشرة مع رجالات الدولة العثمانية، كما اجرى معهم اتصالات مباشرة شملت لقاءات ومراسلات مع السلطان عبدالحميد نفسه، ومع كبار معاونيه. وكان هرتسل يعرض على العثمانيين صفقة قوامها ان يبذل نفوذه لتأمين مساعدات متعددة الوجوه لمالية الدولة العثمانية التي تعاني من العجز والاضطراب، مقابل الحصول على تأييدها للمشروع الصهيوني. وعلى الرغم من ان صفقة كهذه كان من شأنها ان تسيل لعاب الباب العالي، فان السلطان رفض ان يمنح اليهود وضعاً متميزاً في فلسطين، او ان يلغي الاجراءات التي تقيد دخولهم الى البلاد، بل حاول ان يلفت انظارهم للاقامة في غيرها في ارجاء امبراطوريته. وقد اشتهر من مواقف السلطان قوله لاحد الوسطاء: «اذا كان هرتسل صديقك بقدر ما انت صديقي فانصحه ان لا يسير أبداً في هذا الأمر... ليحتفظ اليهود ببلاييينهم»[٢٨]. والواضح، فضلاً عن تأثير عوامل أخرى عديدة، ان السلطان لم يشأ ان يضيف مشكلة جديدة الى المشاكل العديدة التي تراكمت نتيجة تراكم الامتيازات الممنوحة للدول الاجنبية في الأراضي المقدسة، خصوصاً ان وجود اليهود، بدوافعهم السياسية ورغبتهم السافرة في السيطرة على البلاد، يثير لدى سكانها حساسية